بسم الله الرحمن الرحيم

إعداد:
مركز البحوث والدراسات

تفعيل دور المنظمات التطوعية في المملكة

ورقة عمل مقدمة إلى

المؤتمر السعودي الثاني للتطوع

الرياض محرم **1421**هـ - أبريل **2001**م

مقدمة :

يعتبر العمل التطوعي أهم الأنشطة التي تمارسها الخدمة الاجتماعية ، وتعتمد عليها كثيراً في أداء وظيفتها لأن التطوع بطبيعته جهود تبذل لخدمة المجتمع دون الحصول على فوائد مادية وبدافع إنساني ويتحمل المتطوع مسؤوليات ويشترك في أعمال تستغرق وقتاً وجهداً وتضحيات شخصية ويبذل كل ذلك عن رغبة وباختياره مقتنعاً بأنه واجب يجب تأديته .

وترجع أهمية التطوع ليس كونه عملاً يسد ثغرة في نشاط الدول والهيئات الاجتماعية فقط ، بل أهميته الكبرى تكمن في تنمية الإحساس لدى المتطوع ومن تقدم إليه الخدمة بالانتماء والولاء للمجتمع وتقوية الروابط الاجتماعية بين فئاته المختلفة ، إضافة إلى أن التطوع يكون لوناً من ألوان المشاركة الإيجابية ليس في تقديم الخدمة فقط ولكن في توجيه ورسم السياسات التي تقوم عليها المؤسسات الاجتماعية ومتابعة تنفيذ برامجها وتقويمها بما يعود على المجتمع ككل بالنفع .

إن العمل التطوعي أداة أساسية لنجاح برامج الخدمة الاجتماعية وما تقوم به من نشاط لرعاية أفراد المجتمع التي تعمل من أجله وبالتالي فإن تطور العمل التطوعي في أي مجتمع من المجتمعات هو انعكاس لتطور الخدمات الاجتماعية في المجتمع المعني ومقياس حقيقي للرعاية التي تمنحها الدولة والمؤسسات الأهلية لأفراد المجتمع كما يعكس في نفس الوقت تماسك وترابط أفراده وتكافلهم .

لقد أخذ العمل التطوعي في المملكة في البداية أشكالاً فردية ثم عائلية وقبلية إلى أن أخذ شكله المؤسسي فاتسع نشاط المنظمات التطوعية في المملكة لتشمل كافة مناحي الحياة فاهتم بمجالات التعليم ، الرعاية الصحية ، رعاية كبار السن والمعاقين ، المعسكرات ، المراكز الاجتماعية للشباب ، الإغاثة وغيرها من الأعمال .

وبالرغم من هذا التطور الذي شهده العمل التطوعي في المملكة واتساع نطاقه إلا أن الملاحظ أن المنظمات التطوعية مازالت تعاني من ضعف قدراتها على تحقيق أهدافها بصورة فعالة تمكنها من مواكبة المستجدات على الساحتين المحلية والعالمية .

أن التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها المملكة في ظل المتغيرات المتسارعة تضيف أعباء جديدة على المنظمات التطوعية حتى تتقدم الركب ولا تبقى خلفه . فهل استعدت هذه المنظمات لهذه المرحلة هذا ما سوف نتعرض له في هذه الورقة من خلال التعرض لنشأة العمل التطوعي ومراحل تطوره في المملكة والتعرض لتجارب بعض الدول الأخرى ثم تحديد المعوقات التي تواجه المنظمات التطوعية ومن ثم التعرض لوسائل وأساليب تفعيل المنظمات التطوعية في المملكة .

أولاً : نشأة وتطور العمل التطوعي :

عاش الإنسان حياة بسيطة معتمداً على ما تجود به الطبيعة ، وعندما تقدمت العصور وطرأ التطور على المجتمع الإنساني وتغير بناؤه الاجتماعي من البسيط إلى المركب وأخذ تيار المدنية طريقه إلى المجتمع ، ظهرت بعض المشكلات الاجتماعية التي لم يكن يعرفها في السابق .

لقد أثرت هذه المشكلات على الحياة الاجتماعية الأمر الذي حدا بالإنسان إلى التفكير في القضاء عليها تارة بالتخفيف من حدتها وتارة أخرى بحلها حلاً جذرياً ووضع حد لها ، ومن ثم ظهرت الحاجة الماسة إلى الخدمات الاجتماعية والتي يعتبر التطوع أحد أدواتها الأساسية ، وتطورت بدورها بتطور المجتمعات على اختلاف العصور . وارتقى مفهومها مع رقي الإنسان وتعددت أساليبها وطرقها مع تعدد وتعقد حاجات الإنسان حتى وضعت لها الأسس والقواعد وتخصص فيها العلماء وأصبحت تدرس بالجامعات والمعاهد العليا وتعقد لها المؤتمرات والندوات

1- العمل التطوعي في الحضارات القديمة :

عندما بدأ قدماء المصريين الاستقرار على ضفاف النيل ظهرت بعض المجتمعات الصغيرة في الصعيد وعلى دلتا النيل فبدأت مظاهر الحياة الاجتماعية ومن ثم بعض مظاهر الخدمة الاجتماعية كتقديم القرابين في مواسم معينة وتوزيع الغذاء على الفقراء والمحتاجين كما وجدت بالنقوش مظاهر لمساعدة الفقراء وإقامة الملاجئ لليتامى والمسنين . [1]

وفي اليونان رغم التفاوت الذي كان سمة المجتمع اليوناني ورغم شدة الفلسفة اليونانية وعدم الشفقة إلا أن اقتناع الحكام في ذلك الوقت بأن سلامة المجتمع اليوناني وقوته مرتبطة بسلامة أفراده وقوة أجسادهم لذلك ظهرت فكرة رعاية الأطفال والمحافظة عليهم للمحافظة على الدولة . ظهر في ذلك الوقت بعض المحسنين الذين يقدمون المساعدات للفقراء . كما ظهرت بعض الأعمال الاجتماعية كالمساعدة في حالات الكوارث والحرائق والزلازل والسيول . كما أقيمت الملاجئ والمؤسسات الاجتماعية لإيواء الفقراء وتعليم أيتام الحروب. [2]

وجرت الحروب التي دخلت فيها الدولة الرومانية من أجل توسيع إمبراطوريتها الكثير من المشاكل الاجتماعية ، حيث خلفت كثير من اليتامى والأرامل ومصابي الحرب والعجزة وكان لابد من رعاية هؤلاء و زادت الأحوال سوءاً مما حدا بالمسئولين لتقديم المساعدة لهم ومن ثم ظهرت بعض الاتجاهات الإنسانية كمساعدة النبلاء والأغنياء للفقراء والمعوزين .

وبالرغم من التطور الذي أحدثته الثورة الصناعية في بريطانيا في القرن الثامن عشر إلا أنها أفرزت كثير من السلبيات أهمها البطالة والفقر مما حدا بالمجتمع الإنجليزي للتفكير بصورة جاده في حل المشاكل الاجتماعية التي خلفتها الثورة الصناعية ومن ثم كانت تلك بداية الأعمال الاجتماعية بالشكل المؤسسي .

وفي منطقة الخليج العربي ظهر العمل التطوعي بتأسيس جمعية " أخوات المحبة " عام 1873م في العراق وهي جمعية خيرية انحصر نشاطها في مساعدة الفقراء واليتامى والمشردين وتهذيب الفتيات وتثقيفهن ورعاية المرضى وفتح فصول تعليمية للمرحلتين الابتدائية والثانوية ثم تم إنشاء جمعية التربية الإسلامية والجمعية الخيرية الإسلامية عام 1912م . [3]

2- العمل التطوعي في الإسلام :

---

[1] د. خفاجي حسن علي الخدمة الاجتماعية ، ص 56 .

[2] نفس المصدر

[3] د. عبد الله غلوم ـــ قضايا من واقع المجتمع العربي في الخليج ـــ سلسلة الدراسات الاجتماعية مكتب متابعة مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بالـــدول العربية الخليجية ، ص 16 .

يعد العمل الخيري سمة من سمات المجتمعات الإسلامية حيث اهتم الإسلام بالأعمال الخيرية كما ورد في كثير من الآيات وحث على المساهمة في تخفيف المعاناة التي يتعرض لها أفراد المجتمع . كما اهتمت الشريعة الإسلامية بتنمية الجوانب الخيرية والإنسانية في بنائها للفرد والمجتمع وجعلت من إتيان الصالحات وفعل الخير ركناً أساسياً في العقيدة ووسيلة إلى النجاح وجزيل المثوبة .

وتوجد العديد من الأدلة في القرآن الكريم تدل على مشروعية الخدمة الاجتماعية وبيان فضل وعظم أجر التطوع ، فقد حث سبحانه وتعالى عباده بالإحسان إلى الغير والمساعدة في قضاء حوائجهم فقال تعالى (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب من كان مختالاً فخوراً) النساء (36) . وقوله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) المائدة (3) وقوله تعالى (قل ياعباد الذين آمنوا اتقوا ربكم للذين أحسنوا في هذه الدنيا حسنة) الزمر (10) .

وقد سجل القرآن الكريم في صورة بليغة قصة سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام في تقديم الخدمات التطوعية لابنتي الشيخ الصالح فقال الله تعالى (ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال ما خطبكما قالتا لا نسقي حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير . فسقى لهما ثم تولى إلى الظل فقال رب إني لما أنزلت إليَّ من خير فقير . فجاءته إحداهما تمشي على استحياء قالت إن أبي يدعوك ليجزيك أجر ما سقيت لنا فلما جاءه وقص عليه القصص قال لا تخف نجوت من القوم الظالمين) القصص (25،24،23) .

كما وردت في السنة أدلة كثيرة تدل على مشروعية الأعمال التطوعية فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم " من نفس عن مسلم كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ومن ستر على مسلم في الدنيا ستر الله عليه في الدنيا والآخرة والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه " . وفي هذا الحديث كما هو واضح دعوة صريحة إلى مساعدة الضعفاء من المسلمين .

وروى البخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم جاء إلى السقاية فاستسقى العباس فسقاه ورآهم يعملون ويسقون زمزم فقال " إعملوا فإنكم على عمل صالح ثم قال : لولا أن تغلبوا لنزلت حتى أضع الحبل على هذه يعني عاتقه وأشار إلى عاتقه " . ويدل هذا الحديث على أن سقاية الحجاج من الأعمال التطوعية التي يحث الرسول صلى الله عليه وسلم على المداومة عليه .

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من آوى يتيماً إلى طعامه وشرابه أوجب الله له الجنة البتة إلا أن يعمل ذنباً لا يغفر " . ويدعو الحديث صراحة إلى إطعام الأيتام ووعد من يفعلون ذلك بالجنة .

ثانياً : العمل التطوعي في بعض الدول الأخرى :

بالرغم من كثرة عدد المنظمات التطوعية في المملكة وضخامة المشروعات الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها داخل وخارج المملكة إلا أن هذا المجال لا يزال حديث النشأة خاصة إذا علمنا أن بعض الدول العربية والغربية لها تجربه في هذا المجال لمدة تجاوزت المائتي عام . لهذا السبب سوف نتعرض لتجارب كل من جمهورية مصر العربية باعتبارها من الدول العربية الرائدة في هذا المجال ثم المملكة المتحدة باعتبارها أول دولة يمارس فيها التطوع بشكل مؤسسي وأخيراً الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أكبر دولة يمارس فيها النشاط التطوعي .

1- العمل التطوعي في جمهورية مصر العربية :

بالرغم من أن بدايات العمل التطوعي ظهرت في مصر منذ أقدم العصور إلا أن العمل الاجتماعي المؤسسي لم يظهر إلا في أواخر القرن التاسع عشر وأخذ يتطور مع تطور المجتمع إلى أن أصبح يغطي معظم مناحي الحياة هذا وقد أخذ العمل التطوعي الأشكال التالية :

1-1 حركة إنشاء الجمعيات الخيرية :

أنشأت الجمعية الخيرية الإسلامية عام 1878م وجمعية التوفيق القبطية عام 1880م .

2-1 الحركة الكشفية :

بدأت الحركة الكشفية في مصر عام 1918م وتم تكوين أول جمعية للكشافة المصريه عام 1920م .

3-1 جمعيات الشبان :

تم في عام 1923م تكوين أول جمعية للشباب المسيحيين في القاهرة وأمتد نشاطها إلى أسيوط عام 1925م وإلى الإسكندرية عام 1928م كما تم تكوين المركز الرئيسي لجمعية الشبان المسلمين في القاهرة عام 1927م والإسكندرية عام 1928م .

4-1 المحلات الاجتماعية :

في عام 1931م تم تكوين أول جمعية محلية اجتماعية وكانت هذه المحلات تعبر عن الحاجات الفعلية للمجتمع . كما قامت هذه المحلات بتنظيم أنشطة لاستثمار وقت الفراغ لمختلف مراحل العمر .

5-1 جماعة الرواد :

كان لهذه الجماعة دوراً هاماً في مجال العمل التطوعي من خلال محاولة تطبيق الأسلوب العلمي في ممارسة العمل الاجتماعي حيث نادت بإنشاء معاهد متخصصة للخدمة الاجتماعية عام 1936م . وبدأت بإنشاء مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة عام 1937م والتي سبقها إنشاء مدرسة الخدمة الاجتماعية بالإسكندرية عام 1935م والتي أنشأتها الجالية اليونانية [4] .

[4] د. جمعة ــ سلمى محمود ــ محاضرات في طريقة العمل مع الجماعات دار الطباعة الحرة ــ الإسكندرية 1995م ــ ص 17 .

ابتداء من هذا التاريخ بدأت الدولة تنشط في هذا المجال فقامت وزارة الشئون الاجتماعية والتي بادرت بإنشاء الساحات الشعبية عام 1940 من أجل إتاحة الفرصة لممارسة الأنشطة المحلية والنهوض بالمجتمع من خلال جهود أفراده . كما قامت في نفس الوقت رابطة الإصلاح الاجتماعي بإنشاء مؤسسة لرعاية الفتيات والطفل ثم تم إنشاء المعهد العالي للخدمة الاجتماعية للفتيات عام 1946م . وفي عام 1950م صدر أول قانون للضمان الاجتماعي وفي 1964م صدر قانون التأمين الاجتماعي .

2- العمل التطوعي في المملكة المتحدة :

كانت إنجلترا تعاني من كثير من المشكلات الاجتماعية قبل قيام الثورة الصناعية وعندما بدأت الهجرة من الريف إلى المدن ، أفرزت هذه الهجرة مظاهر سلبية كالتسول والتشرد والبطالة وانتشار الجرائم .

هذا الوضع الجديد دفع بالمفكرين والمسئولين للاهتمام بالخدمات الاجتماعية فظهر قطاع الطوائف فأصبح لكل طائفة في المجتمع هيئة ترعى مصالح أفرادها وتقدم بعض المساعدات .

وقد نجح نظام الطوائف إلى حد ما في علاج تلك الظواهر السلبية إلا أن أثره بدأ يضعف في نهاية القرن السادس عشر ، وبدأت المشكلات الاجتماعية في الظهور من جديد فتدخلت الكنيسة لتقديم بعض المساعدات وبعد وقت ضعف أثرها هي الأخرى . فتدخلت الحكومة وأصدرت قانوناً في 1536م نص على جمع تبرعات خيرية وتوزيعها على المحتاجين .

وبما أن التبرعات التي تم جمعها من الخيرين لم تكن كافية للقضاء على المشاكل الاجتماعية التي تفاقمت أصدرت الحكومة البريطانية قانون الفقر عام 1601م والذي ينص على رعاية المتسولين والفقراء والمحتاجين . كما نص القانون على تعيين مشرفين على شئون الفقراء ومنحهم سلطة فرض الضرائب لاستخدامها في توفير عمل للقادرين على إعالة أنفسهم . كما نص القانون على تشغيل الأفراد القادرين على العمل إجبارياً ، وإيجاد صناعات مختلفة تتناسب مع كل الفئات .

قسم قانون الفقر لسنة 1601م الفقراء إلى ثلاث فئات وقرر لكل فئة نوع المساعدة التي رآى أنها تتفق مع حاجاته :

2-1 الفقراء القادرون على العمل :

يفرض القانون على هذه الفئة العمل ويحرمها من أي مساعدات مالية أو عينية وإذا لم تتوفر لهم فرص عمل يجب عليهم العمل في المؤسسات التابعة للدولة وهي مؤسسات أنشئت لتشغيل هذه الفئات .

2-2 الفقراء العاجزون عن العمل:

وتشمل هذه الفئة المرضى والمسنين وفاقدي البصر والصم والعجزة والأمهات ذوات الأطفال الصغار ويوصي القانون بإيداع هؤلاء في مؤسسات خيرية كالملاجئ ويشجعون على العمل في الحدود التي تسمح بها حالتهم الصحية أو عجزهم الجزئي .

2-3 الأطفال الذين لاعائل لهم :

وتضم هذه الفئة اليتامى واللقطاء والأطفال الذين هجرهم عائلهم وتقوم السلطات بعرض هؤلاء الأطفال على المواطنين لإيوائهم ورعايتهم فإن لم تجد تعرضهم على أصحاب الحرف ليتعلم الطفل حرفة عائله الجديد ويقيم مدة إلى أن يبلغ الرابع والعشرين من العمر .

لقد أرسى قانون الفقر لسنة 1601م بعض المبادئ والقواعد التي مازالت قائمة حتى الآن أهمها :

2-3-1 مسئولية المجتمع في رعاية الفقراء والمحتاجين من أفراده .

2-3-2 مسئولية المجتمع ورعاية المحتاجين من أفراده ليست مطلقة ولكنها محدودة بحدود معينة في مقدمتها التزامات الأسرة والأقارب نحو الفرد المحتاج حرصاً على التماسك الأسري .

2-3-3 رعاية الفقراء المحتاجين لم تعد عملية فردية بين المتصدق والمتصدق عليه وإنما أصبحت عملية منظمة يشرف عليها المجتمع ويوجهها ويمولها ، وهذا التنظيم لا يلغي الجهود الفردية ولكن نسبة لضخامة عدد المحتاجين أصبح من المتعذر حل مثل هذه المشكلات بطرق فردية .

2-3-4 مسئولية الرعاية من جانب المجتمع قاصرة على العاجزين عن العمل أو الذين لا يستطيعون إعالة أنفسهم ، أما القادرون على العمل فتقتصر مسؤولية المجتمع في توفير عمل لهم .

2-3-5 ضرورة بحث حالة الفقير والمحتاج قبل تقرير نوع الرعاية التي يحتاجها وحجم الإعانة .

قابلت قانون 1601م كثير من المشاكل حيث أصبح الأغنياء يشعرون بأن القانون أصبح عبئاً عليهم وحس الفقراء بأنهم أصبحوا عالة على الأغنياء فتم تعديل القانون عام 1834م ليمنع الإعانة عن القادرين على العمل .

وفي 1869م تم تكوين جمعية لتنظيم الأعمال الخيرية في لندن ومن أهم الأعمال التي قامت بها إنشاء لجنة في كل مدينة وحي لمساعدة الأسر الفقيرة والمساعدة في إنشاء الجمعيات الخيرية والدينية للمساعدة على إغاثة الفقراء . كما تم إنشاء نظام أطلق عليه نظام الصديق الزائر وهو الذي يقوم بزيارة الأسر المحتاجة ليوجهها للطريق الصحيح الذي يجب أن تسلكه .

وعندما شعرت الدولة بأن الوضع لم يتحسن كثيراً أصدرت العديد من التشريعات الاجتماعية فيما يختص بالتأمين الاجتماعي والصحي ضد الفقر والمرضى ، وتعبيراً عن ذلك تم الاهتمام برعاية الأمومة والطفولة وأنشأت مؤسسات لصرف المواد الغذائية والأدوية للفقراء .

ثم أنشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية أكثر من ثلاثين ألف مسكن للمسنين وفي 1938م تم إنشاء 195 إصلاحية منها 72 إصلاحية أهلية أطلق عليها المدارس الصناعية بهدف رعاية الأحداث .

تطور نشاط المجموعة البريطانية لحماية الطبيعة (BTCV) :

تعتبر المجموعة البريطانية لحماية الطبيعة **(BTCV)** أكبر المنظمات التطوعية في بريطانيا . بدأت المنظمة عملها في 1959م في الريف البريطاني بأربعين متطوعاً فقط وكان عملها محصوراً في حماية الطبيعة في الريف . وفي 1961م توسع عمل المنظمة ليشمل مجالي التعليم والتوعية في الريف . في 1968م قامت المنظمة بتنظيم أول برنامج تدريبي للمتطوعين والموظفين العاملين بالمنظمة .

في 1969م وصل أعضاء المنظمة 600 عضواً أنجزوا 6000 يوم عمل في السنة وفي 1974م وصل عدد عضويتها 3000 عضو . وفي 1977م قامت المنظمة بإنشاء أكبر الحدائق بمدينة لندن وهي الحديقة المقابلة لبرج لندن .

منذ بداية الثمانينات بدأت المنظمة توسع عملها وتعاونها مع منظمات وجهات أخرى حكومية وأهلية فبدأت في عمل اجتماعي وحماية البيئة بالتعاون مع مجلس حماية الطبيعة والشركات الأهلية كما قامت باشراك مجموعة كبيرة من المتقاعدين في أنشطتها الاجتماعية .

في أعقاب خسائر إعصار 1987م قامت المنظمة بتنظيم حملة قومية لزراعة مليون شجرة خلال ثلاث سنوات وذلك بدعم من شركة إيسو **ESSO** وفي 1989م تضاعف عدد أعضاء المنظمة 25 مرة فوصل إلى 10.000 عضو .

وفي عقد التسعينات تغيرت استراتيجية المنظمة فبدأت تهتم بالإنسان والبيئة أكثر إضافة إلى اهتمامها بحماية الطبيعة ، ففي 1991م انتهى مشروع زراعة المليون شجرة وبدأ مشروع المليون الثاني وبدأت المنظمة في تنفيذ مشروع جديد لإدارة ورعاية الغابات بالتعاون مع شركة إيسو **ESSO** . وفي 1997م عقدت المنظمة ورشة عمل شاركت فيها عشرة منظمات تطوعية من جميع أنحاء العالم لمناقشة مستقبل عمل المنظمات التطوعية . وفي عام 1999م احتفلت المنظمة بعيدها الأربعين ووضع خطة استراتيجية للفترة 2000 - 2004م .

3- العمل التطوعي في الولايات المتحدة الأمريكية :

نسبة لاستعمار الولايات المتحدة بواسطة إنجلترا فقد تأثر النظام الاجتماعي والسياسي بما هو سائد في إنجلترا . فأخذت الولايات المتحدة بمبادئ القانون الإنجليزي للفقر ، والذي صدر عام 1601م . كما بدأت بإنشاء بيوت الإحسان لإيواء العجزة والمقعدين والشيوخ وإقامة الملاجئ للفقراء والأيتام ومرضى العقل كما شملت تلك الخدمات المنحرفين والمصابين والمعاقين .

وبعد نيل استقلالها من إنجلترا قامت بسن القوانين ونشطت الأفكار من جانب الأهالي نتيجة لاقتناعهم بمبدأ المشاركة وظهرت تلك الجهود في عدة مجالات فنشأت جمعية رعاية الفقراء 1843م بهدف رفع مستوى الفقراء صحياً وأخلاقياً ومتابعة احتياجاتهم حتى بلغ عدد هذه الجمعيات 30 جمعية يعمل بها عدد من المتطوعين .

ظلت هذه المؤسسات تقوم بأعمالها حتى نهاية القرن الثامن عشر حيث شعرت الدولة بضرورة إيجاد نظام للمساعدات الخيرية فأصبحت خدمات الجمعيات لا تقدم مباشرة للمحتاجين وإنما عن طريق التنسيق بين الجمعيات لتلافي الازدواجية في العمل الخيري .

هذا وقد توالت منذ أوائل القرن العشرين حركات كثيرة في مجال العمل الاجتماعي التطوعي فبدأ إنشاء مدارس للخدمة الاجتماعية عام 1895م والتي وصل عددها إلى 91 مدرسة عام 1946م . ولقد لعبت النظم والقوانين التي تم سنها خلال تلك الفترة دوراً كبيراً في تفعيل دور هذه المنظمات ومن أهم هذه القوانين والنظم :

- قانون تنظيم العمل التطوعي في مجال إطفاء الحريق في مدينة نيويورك .
- إنشاء أول ملجأ للأطفال عام 1791م .
- مشروع تنظيم وتنسيق الإحسان 1821م .
- إنشاء أول معهد للمكفوفين 1832م .
- إنشاء أول جمعية لمساعدة الطفولة 1853م .
- إنشاء جمعية الشابات المسيحيات 1866م .
- تنظيم جمعية الهلال الأحمر الأمريكية 1881م .
- إنشاء حركة الكشافة الأمريكية 1910م .
- صدر القانون الفدرالي في مجال الرعاية الاجتماعية في 1935م والذي تضمن نظام الضمان الصحي والتأمين الاجتماعي لرعاية الشيخوخة وتقديم المساعدات المالية .

إضافة إلى اهتمام منظمات العمل التطوعي بالمساعدات الاجتماعية فقد اهتمت كثيراً بمجال التعليم ، فقدمت المنظمات التطوعية العديد من المنح للطلاب من الولايات المتحدة وخارجها ، كما اهتمت بإنشاء المؤسسات التعليمية والبحثية .

شهدت المنظمات التطوعية في الولايات المتحدة توسعاً ضخماً في عددها وحجم عضويتها وعدد المانحين والمستفيدين من مساعداتها فقد تضاعف عدد المنظمات أكثر من مرتين خلال الفترة 1975 - 1998م فزاد من 21877 منظمة عام 1975م إلى 46832 وتضاعف حجم المساعدات التي تقدمها هذه المنظمات عشر مرات خلال نفس الفترة فزاد من 1.9 مليار دولار عام 1975م إلى 19.5 مليار دولار عام 1998م . كما تضاعفت أصول هذه المنظمات أكثر من اثنتي عشر ضعفاً فزادت من 30 مليار عام 1975م إلى 385 مليار عام 1998م .

والجدول التالي يوضح ذلك :

العام	عدد المنظمات	إجمالي المساعدات	إجمالي الأصول
1975	21877	1.94	30.13
1980	22088	3.43	48.17
1990	32401	8.68	142.48
1995	40140	12.26	226.74
1998	46832	19.46	385.05

المصدر :

FOUNDATION YEARBOOK (2000) – THE FOUNDATION CENTER STATISTICAL SERVICES.HTTP: / FD CENTER. ORG

وبلغ إجمالي ما قدمته أكبر خمسين منظمة من مساعدات خارج الولايات المتحدة خلال العام 1998م 248 مليون دولار . وكانت أهم المجموعات التي حازت على المساعدات داخل وخارج الولايات المتحدة هي : الأطفال والشباب 19.1 % ، الفقراء والمحرومين 12.5 % ، الأقليات 9.1 % ، النساء والفتيات 6.6 % .

هذا وقد كان أكثر ما تعاني منه المنظمات التطوعية في الولايات المتحدة الأمريكية هو نظام حفظ وتصنيف ونشر المعلومات الخاصة بالنشاط على كافة المهتمين بالتطوع من مانحين ومستفيدين ومتطوعين وجهات رسمية .

ومنذ نهاية الخمسينات أصبحت المنظمات التطوعية في الولايات المتحدة الأمريكية تعد تقريراً سنوياً موجزاً عن أنشطتها الداخلية والخارجية ومنذ ذلك الوقت ظلت تطور في شكل ومحتوى التقرير حتى يعكس الأنشطة المختلف ويخدم كافة المستفيدين منه .

ففي عام 1979م تم تصنيف نشاط المنظمات على أربع أسس ، مجال النشاط (موقع البرنامج) ، مجال نشاط المنظمات المستفيدة ، تصنيف مجموعات الأفراد المستفيدين ، الحيز الجغرافي للنشاط (داخلي ـ خارجي ـ عالمي) . وبنهاية الثمانينات توسعت أعمال هذه المنظمات وأصبح نظام التقارير السابق عاجزً عن تغطية أنظمة هذه المنظمات فتم اللجوء إلى نظام علمي للتصنيف وبموجبه تم تصنيف المنظمات إلى ثمانية وعشرون مجالاً تحت عشر أقسام رئيسية هي :

- الفنون والثقافة
- التعليم
- البيئة والحيوانات
- الصحة
- الخدمات الإنسانية
- العلاقات الخارجية والعالمية
- الشئون الاجتماعية العامة
- الدين
- العضوية ، المنظمات وأنشطة أخرى
- المنظمات غير المصنفة

يتبع ذلك تصنيف للمساعدات التي تقدمها المنظمات التطوعية إلى 42 نوع من المساعدات وإلى 40 نوعاً من المجموعات المستفيدة ووضع هذا التصنيف لتحقيق عدد من الأهداف أهمها :

- إمكانية تحليل الأعمال الخيرية حسب مجال النشاط ، ومجموعة السكان المستفيدين والحيز الجغرافي ونوع المساعدات .
- توفير طريقة مختصرة تعتمد على التسلسل المنطقي لتصنيف المعلومات المتعلقة بالمساعدات .
- توفير نظام سهل لاسترجاع المعلومات المتعلقة بالمساعدات .
- توفير نظام إحصائي مشترك بين المانحين والمستفيدين والمنظمات الخيرية وأنشطتها .

4- دور الأمم المتحدة في تفعيل العمل التطوعي :

بحلول الألفية الثالثة يشهد العالم تغيرات جذرية في البنى الأساسية للمجتمع وآلياته وصيرورة عمله .

كما تشهد الفعاليات العلمية والاجتماعية والإدارية تطورات كبيرة وذلك بفضل التطورات التي حدثت في نظام المعلومات والإنجازات العلمية التي كانت محصورة في عدد قليل من البلدان ولدى عدد محدود من الأفراد والتي أصبحت في متناول عدد أكبر من المجموعات والأفراد .

إن هذا التطور والتسهيلات التي توفرت كان لابد أن تنعكس إيجاباً على المجتمعات البشرية في كافة بقاع الأرض .

ومن هنا جاء اهتمام الأمم المتحدة بالعمل التطوعي واعتبار العام الأول من الألفية الثالثة 2001م عاماً للتطوع .

لقد جاء الاقتراح لأول مرة أثناء منتدى السياسة الذي عقد في اليابان في عام 1996م ووافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها الثانية والخمسين بتاريخ 20 نوفمبر 1997م .

لقد تبنت الأمم المتحدة هذا المقترح بعد اقتناعها بأن الخدمة التطوعية أصبحت ذات أهمية كبرى في كافة الساحات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإنسانية وبالتالي يتطلب الأمر اعترافاً أكثر ودعماً وتشجيعاً للقائمين عليه . هذا وقد حددت الأمم المتحدة أهدافاً محددة للسنة العالمية للتطوع تتلخص في :

1- الاعتراف المتزايد من قبل الحكومات والسلطات المحلية بالعمل التطوعي وتأمين آليات بدمج القطاع التطوعي في النشاط التنموي وفي هذا الإطار تدعو الأمم المتحدة لإنشاء جوائز لتكريم المتطوعين النشطين على المستوى الفردي والجماعي والمنظمات التطوعية غير الحكومية كما يمكن تعميم هذه الجوائز على الذين يقومون بأدوار مميزة في الجانب الإداري والتدريبي والتأسيسي .

2- تيسير الخدمة التطوعية لصالح المجتمع ، وذلك من خلال التنسيق بين السياسات العامة للدولة وخطط المنظمات التطوعية والتي يجب أن تتناسق مع سياسات الدولة بما يخدم نمو وتطور أعمال هذه المنظمات ، والتنسيق مع القطاع الخاص والمنظمات الخيرية لضمان التمويل المستمر للأعمال التطوعية . إضافة إلى مساهمة هذه الجهات في دعم الأعمال التطوعية من خلال تشجيع موظفيها للاشتراك في الأعمال التطوعية ومساهمتها في تدريب المتطوعين .

3- توثيق وتعميق الصلة بين المنظمات التطوعية المحلية والعالمية وذلك من خلال الأجهزة الإعلامية ، تلفزيون ، راديو صحف واتصال إلكتروني بهدف نقل التجارب الناجحة للاستفادة منها وتبادل الخبرات . وتقترح الأمم لمتحدة في هذا الإطار دعوة جامعة أو مركز بحوث لتصميم برنامج قومي لعمل ربط منظم للنجاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها المنظمات ودعوة المدارس والمعاهد والجامعات لجعلها مركز لحفظ وتوزيع هذه المعلومات . كما يمكن تأسيس ساحة إلكترونية لعرض نشاط المنظمات على المستوى القومي ووصل هذه الساحة بساحات أخرى عالمية حتى يمكن تبادل المعلومات لتعم الفائدة . كما تدعو المنظمة منظمات الإغاثة وشركات القطاع الخاص والجمعيات الخيرية إلى تمويل ورش عمل محلية لتمكين المتطوعين ومنظماتهم لتبادل الابتكارات والأساليب والخبرات .

4ـ زيادة ترويج الخدمات التطوعية من خلال الدعوة لاستقطاب الرأي العام والجهات الرسمية تجاه العمل التطوعي . والعمل على تكثيف الجهود لاستقطاب المزيد من المتطوعين والمرشحين الجدد من ذوي التخصصات النادرة لتعزيز النشاط العلمي للمنظمات التطوعية .

ثالثاً: العمل التطوعي في المملكة :

1ـ نشأة العمل التطوعي في المملكة :

بدأ العمل التطوعي في المملكة منذ أقدم العصور في أشكال مختلفة تتلاءم والبيئة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع السعودي في ذلك الوقت ولم يأخذ الشكل المؤسسي إلا في الستينات الهجرية بعد توحيد المملكة وبناء وتأسيس الدولة على أسس حديثة . حيث شهدت تلك الفترة بداية المسيرة التنموية بإنشاء البنى التحتية والتجهيزات الأساسية ومن ثم الاهتمام برفع مستوى الأسرة والمجتمع . وكان من أولويات الدولة إنشاء مصلحة للضمان الاجتماعي لمساعدة المحتاجين والفقراء ورعايتهم انطلاقا من مبادئ العقيدة الإسلامية وذلك في سبيل تحقيق التكافل الاجتماعي بين الناس .

في عام 1354هـ أنشئت جمعية الإسعاف الخيري في مكة المكرمة وانحصرت خدماتها في تقديم الخدمات الإسعافية للحجاج في مكة المكرمة والمدينة المنورة ومدينة جده وفي عام 1382هـ صدرت اللائحة المنظمة للنشاط التطوعي وسمي بنظام الجمعيات والمؤسسات الخيرية الاجتماعية الأهلية وتكونت في نفس العام الجمعية النسائية الخيرية بمدينة جدة ، وجمعية النهضة النسائية بالرياض . وفي عام 1383هـ صدر مرسوم ملكي بإنشاء مؤسسة الهلال الأحمر كتطوير لجمعية الإسعاف الخيري وأصبحت مؤسسة حكومية واعترف بها دولياً وأصبحت العضو الحادي والتسعين في اتحاد جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر الدولية . كما أنشأت في عام 1387هـ جمعية تاروت الخيرية للخدمات الاجتماعية بالمنطقة الشرقية . [5]

في العام 1380هـ أنشأت وزارة العمل والشئون الاجتماعية ، فأنشأت لها إدارة للرعاية الاجتماعية لتصبح مسئولة عن أعمال الرعاية الاجتماعية والإشراف عليها ومتابعتها ، ثم تم إنشاء وكالة وزارة العمل والشئون الاجتماعية لشئون الرعاية الاجتماعية ومنذ الخطة التنموية الأولى عام 1390هـ بدأت مصلحة الضمان الاجتماعي تنشط في خدمة ومساعدة المواطنين ذوي الحاجة للمساعدة ـ ثم بدأ النشاط التطوعي يتكامل مع النشاط الحكومي في مجال الرعاية الاجتماعية .

لقد تم إنشاء أول مركز للتنمية الاجتماعية في الدرعية والذي قام بدوره بتشكيل لجان أهلية متخصصة لتعمل في مجالات العمل التطوعي . كما تم في نفس الوقت إنشاء أول جمعية تعاونية بالدرعية . كما تم تحويل صناديق البر الخيرية إلى جمعيات خيرية وتم تدعيم هذا الجهد الرسمي والأهلي بإنشاء الإدارة العامة للتنمية الاجتماعية والإدارة العامة للمؤسسات والجمعيات الأهلية من أجل تنظيم جهود الأفراد والجماعات وتوجيهها للعمل المشترك مع الجهود الحكومية من أجل النهوض بالعمل التطوعي بصورة متكاملة وفعالة .

2ـ مجالات العمل التطوعي في المملكة :

---

[5] عجوبة مختار إبراهيم ــ القاعدة النظرية للأنشطة التطوعية في المملكة العربية السعودية ــ دراسة توثيقية لتجربة الجمعيات الخيرية 1380 ــ 1410هـــ . مجلة التعاون ــ الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج ــ السنة الثالثة ــ العدد 34 محرم 1415هـ يونيو 1994م ، ص 194 ــ 195 .

تعددت مجالات العمل التطوعي في المملكة فشملت :

ـ المجال الديني :

ويشمل ذلك الدعوة إلى الله عز وجل والتوعية والإرشاد بأمور الدين من قبل المتطوعين من العلماء . كما يشمل ذلك بناء المساجد وملحقاتها من سكن للقائمين على المساجد وفصول لحفظ القرآن الكريم ولقد تعدى النشاط التطوعي في هذا المجال حدود المملكة ليشمل العديد من الدول الإسلامية في كافة القارات وفي هذا المجال ينفق رجال الأعمال ما يزيد عن 200 مليون ريال سنوياً في دعم وإقامة المساجد .

ـ المجال الصحي :

يشمل هذا المجال العديد من الأنشطة التي تساهم في نشر الوعي الصحي والقضاء على الأمراض والأوبئة . ومن أبرز إنجازات المنظمات التطوعية في هذا المجال بناء المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات والصيدليات والمعامل وإجراء العمليات ومراكز العلاج الطبيعي وإقامة الدورات التدريبية في الإسعافات الأولية وخدمة نزلاء المستشفيات ودعم لجان أصدقاء المرضى وتأمين السكن الصحي للمرضى وعمل أسبوع للنظافة من وقت لآخر . هذا وقد بلغ عدد المستفيدين من برامج الرعاية الصحية التي قدمها القطاع الأهلي وحده خلال عام 1419/18هـ (216754) مواطن بتكلفة بلغت 19905326ريال . [6]

ـ المجال التعليمي :

ومن أبرز الأنشطة في مجال التعليم ما يقدمه المتطوعون والجمعيات الخيرية من إنشاء للمدارس والمعاهد وتقديم المنح للطلاب من أبناء المسلمين وطباعة وترجمة الكتب والمساهمة في إعداد مربيات الأطفال وتعليم التفصيل والتطريز ومحو الأمية وتعليم الحاسوب والنسخ . هذا وقد استفادت من برامج دور الفتيات في هذا المجال وحده 401448 فتاة خلال 1419/18هـ .

ـ مجال المساعدات الاجتماعية :

يشمل العمل التطوعي في هذا المجال إنشاء مراكز إيواء وكفالة الأيتام والاهتمام بتوزيع فائض الولائم ولحوم الهدي والأضاحي والتمور وإفطار الصائمين ومساعدة راغبي الزواج وأسر السجناء والمعوقين .

بلغ عدد مراكز التنمية الاجتماعية في المملكة في عام 1419هـ 22 مركزاً وبلغ عدد المستفيدين منها 169 ألف مواطن كما بلغ عدد المستفيدات منها 2171 فتاة .

من ناحية أخرى بلغ عدد مؤسسات الدور الاجتماعية في العام 1419/18هـ 74 مركزاً وبلغ عدد الطلاب والطالبات بهذه الدور 18797 طالباً 76 % من الطلاب و 24 % من الطالبات .

---

[6] مصلحة الإحصاءات العامة ــ الكتاب الإحصائي السنوي ــ العدد الخامس والثلاثون لسنة 1419هـ ص 167 .

وبلـغ عـدد الجمعيـات الخيرية فـي 1419/18هـ 172 جمعية منها 153 جمعية عامـة و 19 جمعية نسائية وبلغ عدد المستفيدين من هذه الجمعيات 879550 مواطن في حين بلـغ إجمـالي المبلغ المنصرف على أنشطة هذه الجمعيات 217625257 ريال خلال العام 1419/18هـ . [7]

وبلـغ عـدد المـشروعات الأهليـة بـالمراكز الاجتماعيـة واللجـان المحليـة الأهليـة 519 مشروعاً وبلـغ عدد الأسر التـي استفادت منهـا خـلال 1419/18هـ 42386 أسرة وعـدد الأفراد الذين استفادوا 254313 مواطن . كما بلغت المساهمة الأهلية في تغطية تكاليف هذه المشروعات 16793000 ريال فـي حـين بلـغ إجمـالي الإعانـات التـي قـدمتها وزارة الـشئون الاجتماعيـة لهـذه المشروعات 6708000 ريال . [8]

ـ المجال الثقافي :

إلى جانب اهتمام المنظمات التطوعية بالمجالات السابقة تهتم كذلك بالجانب الثقـافي ومـن أهـم الأنـشطة فـي هـذا المجـال تقـديم المحاضـرات الدينيـة والعلميـة ، إقامـة المناسـبات الثقافيـة والأمسيات الشعرية . ومعـارض الكتـب وطباعـة وتوزيـع الكتيبـات الإرشـادية والتوعويـة وإقامـة مسارح الأطفال والشباب .

ـ مجال العمل الشبابي :

يشمل العمل التطوعي في هذا المجـال معسكرات الشباب ومخيمـات الكشافة والتـي تقوم بتقـديم الخـدمات للحجـاج والمعتمـرين ، التوعيـة الـصحية والمروريـة والتوعيـة مـن أضـرار المخدرات وبعض الأمراض كالإيدز . وفي هـذا الجانب تـم إقامـة 213 معسكراً و 189 رحلـة و 47 مخيم للكشافة خلال العام 1419/18هـ . [9]

ـ مجال الإغاثة :

يهتم العمـل التطـوعي كـذلك بأعمـال الإغاثـة سـواءً كـان ذلـك داخـل المملكـة أو خارجهـا وتقوم المنظمات التطوعية في هذا المجال بعمل مسح للمناطق المتضررة والتي تحتـاج إلـى إغاثـة وعمـل خطـة لـذلك كمـا تقوم بمهمـة الإشـراف علـى صـرف مـواد الإغاثـة والتأكـد مـن وصـولها للمـستحقين كمـا تقـوم المنظمـات التطوعيـة فـي هـذا المجـال بتقـديم الخـدمات الطبيـة والإسـعافية للمتضررين من الكوارث . ونشير في هذه الصدد أن هيئة الإغاثة الإسلامية وحدها أنفقت خـلال العام الجاري وحده 83 مليون ريال من التبرعات النقدية والعينيـة علـى اللاجئين والمهـاجرين فـي عـدد مـن الـدول كمـا أقامـت الهيئـة 119 مـشروعاً للرعايـة الـصحية فـي 34 دولـة منهـا إقامـة المستشفيات والعيادات والصيدليات ومراكز التغذية والتطعيم . [10]

ـ مجال الأمن الوطني :

تقوم المنظمـات التطوعيـة فـي المملكـة بحـث أعضـائها مـن الـشباب وبقيـة أفـراد المجتمـع بـالتطوع للعمـل مـع القـوات المـسلحـة والقـوات النظاميـة الأخـرى فـي أعمـال حمايـة الـوطن ومواطنيه .

3ـ المعوقات التي تواجه منظمات العمل التطوعي في المملكة :

---

[7] المصدر السابق ص 169 .

[8] المصدر السابق ص175 .

[9] المصدر السابق ص 177 .

[10] رسالة الخير ــ نشرة شهرية تصدر عن مؤسسة الحرمين الخيرية ــ العدد الثاني ، شوال 1421هـ ، ص 7.

بالرغم من أهمية العمل التطوعي في المملكة ووجود العديد من المؤسسات الرسمية والأهلية التي استطاعت تقديم العديد من الأعمال الاجتماعية والمساعدات الخيرية ليس على المستوى المحلي فحسب وإنما تجاوزت ذلك إلى العالم العربي والإسلامي إلا أن النتائج النهائية لأداء هذه المنظمات لم يرقى لمستوى طموحاتها ويرجع ذلك لعدة عوامل يعود بعضها لمناهج وأساليب عمل المنظمات نفسها ويعود البعض الآخر لأسباب خارجة عن إرادتها تتعلق بالمجتمع والبيئة التي تعمل فيها ، وبالنظم والقوانين التي تعمل في إطارها .

وفيما يلي أهم المعوقات التي واجهت المنظمات التطوعية في المملكة :

1. عدم إدراك المجتمع بأهمية العمل التطوعي مما يحول دون مساهمة المتطوعين مساهمة فعالة .

2. قصور الأجهزة الإعلامية في تعميق فكرة التطوع في أذهان أفراد المجتمع .

3. عدم وجود إدارة خاصة للمتطوعين بالمنظمات التطوعية تهتم بشئون المتطوعين وتساعدهم على اختيار المجال المناسب حسب تخصصاتهم ورغباتهم .

4. نسبة لحداثة إنشاء العمل التطوعي المؤسسي في المملكة تعاني هذه المنظمات من قصور في خبرة المتطوعين والقائمين على إدارة هذه المنظمات .

5. تعاني بعض المنظمات من نقص الموارد المالية وضعف المشاركة في النشاط من قبل أعضاء المنظمة واقتصاره في بعض الأحيان على أعضاء مجلس الإدارة .

6. نقص بعض مستلزمات النشاط وصعوبة الحصول على التسهيلات الرسمية لبعض الأنشطة في بعض الأحيان .

7. تركز واقتصار أنشطة المنظمات في المدن والمناطق الحضرية وابتعادها عن المناطق الريفية والبادية مما يعني أن أنشطة هذه المنظمات التي يفترض فيها الشمول المجتمعي قد اقتصرت على مناطق وأفراد قد لا يكونون بنفس مستوى حاجة أفراد المناطق الريفية النائية .[11]

8. عدم وضوح أهداف الجمعيات للأعضاء ولبقية أفراد المجتمع يعتبر من أهم المعوقات التي تحد من مساهمة المتطوعين مساهمة فعالة . ففي دراسة عن مشاركة المرأة في الجمعيات الخيرية النسائية بمدينة الرياض اتضح أن 30 % من المتطوعات غير راضيات عن نظام العضوية والعمل بالجمعيات وذلك لعدم وضوح أهداف الجمعية لهن [12] .

9. الظروف الأسرية الاجتماعية ووجود الأطفال والمسئوليات الأسرية ومعارضة الزوج تقف حائلاً دون مساهمة المتطوعات مساهمة فعالة .

---

[11] عبد الله غلوم حسين وآخرون ، مرجع سابق ص 21 .

[12] أشرف ـــ عواطف أسعد سالم : المشاركة التطوعية للمرأة في الجمعيات الخيرية ـــ دراسة وصفية مطبقة على الجمعيات الخيرية النسائية بمدنية الرياض ـــ مقدمة ضمن مقتضيات الحصول على درجة الماجستير للخدمة الاجتماعية ـــ المعهد العالي للخدمة الاجتماعية للبنات بالرياض ص198 .

10. حصر نشاط المنظمات التطوعية في أشخاص تقليديين والتحيز في الانتخابات من الأسباب التي تؤدي إلى ترك بعض المتطوعات نشاطهن . [13]

رابعاً : مناهج وأساليب تفعيل منظمات العمل التطوعي في المملكة :

لم يعد العمل التطوعي قاصراً على مساعدة عدد محدود من الأفراد ، وإنما أصبح جزءاً من مكونات الدولة الحديثة ورافداً من روافد الاقتصاد الوطني .

إن نجاح المنظمات التطوعية لم يعد وقفاً على المقدرة المالية فحسب ، وإنما يتوقف في الأساس على اتباع منهج علمي في الأداء يعتمد على التخطيط العلمي والتنفيذ عن طريق إدارة ذات كفاءة عالية .

فالمنظمات التطوعية التي تفشل في التخطيط للمستقبل تكون عرضة لفقدان فرصها في توسيع قاعدة مواردها أو زيادة وتنويع خدماتها ، كما أنها تخاطر بعدم الوفاء بالاحتياجات والمتطلبات المتغيرة لعملائها وتواجه بتطورات غير متوقعة وبالتالي قد يكون الثمن الذي تدفعه هذه المنظمات لعدم التخطيط الاستراتيجي هو الركود والتقهقر أو التوقف نهائياً .

وفي ضوء المهام المنوطة بالمنظمات التطوعية في المملكة في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المستويين المحلي والعالمي فإن الأمر يتطلب من هذه المنظمات القيام بدور اكثر فعالية من ناحية كمية الخدمات التي تقدمها وزيادة كفاءتها في تقديم تلك الخدمات وللوصول لذلك يتطلب ذلك اتخاذ عدد من الإجراءات من ضمنها :

أ ـ التخطيط الاستراتيجي :

حظى التخطيط الاستراتيجي بقبول كبير من قبل القائمين على المنظمات التطوعية خاصة في ظل البيئة الحالية والتي تتسم بالتغييرات المتسارعة والتعقيد وتزايد المنافسة .

من ناحية أخرى أدى خفض الإنفاق العام الذي تمارسه كل بلدان العالم نتيجة للوضع الاقتصادي العالمي للمزيد من الضغط على المنظمات التطوعية من أجل تمويل البرامج الاجتماعية والتعليمية والثقافية وغيرها من البرامج . ونتيجة لذلك ينبغي على هذه المنظمات أن تجعل محور تركيزها السوق وأن تنظر بعين الاعتبار إلى احتياج المجتمع للبرامج والخدمات التي تقدمها وكيفية تنظيمها على نحو أكثر فعالية حتى تضمن حيويتها وتأثيرها في المجتمع .
وعلى تلك المنظمات أن تستبدل النظرة الضيقة بنظرة واسعة وتحديد الخدمات التي ستقدمها للمجتمع بدلاً من التركيز على احتياجاتها .
وحتى تصبح هذه المنظمات قادرة على تلبية احتياجات المجتمع بعد أن تم تحديدها بشكل دقيق وحتى تنجح في توفير التمويل اللازم ، تحتاج هذه المنظمات إلى خطة مؤسسية محكمة ومجموعة من القيادات تؤمن بأن التخطيط مكمل للقيادة الفعالة والإدارة القديرة ويدركون أن الخطة المؤسسية المصاغة بإحكام تساهم في نقل رؤية ورسالة وأهداف البرامج التي تلهم الناس للتطوع وتقديم الخدمات للمجتمع ، إضافة لكونها أداة داخلية محورية للحفاظ على الاستقرار في وقت يتسم بالتغيرات السريعة . كما أنها تكون أداة خارجية مهمة لجذب الممولين والمتطوعين .
إن كبار القيادات الإدارية بمجالس إدارات المنظمات والمانحين من المواطنين والمؤسسات والراغبين في العمل كمتطوعين بهذه المنظمات يهمهم كثيراً معرفة ما إذا كانت

---

[13] المصدر السابق ص 200 .

إن هذه الجهات ترغب في فهم رؤية المنظمة ومعرفة الكيفية التي سيتم بها تنفيذ وتقييم تلك الأهداف والتزام المتطوعين والمانحين تجاه المنظمات مرهون بمدى تحقيق المنظمة للنتائج المرغوبة التي تتضمنها الخطة طويلة المدى .

إن فشل بعض المنظمات في تطبيق تجربة التخطيط لا يجب أن يكون سبباً لرفض التخطيط الاستراتيجي فبعض التجارب السابقة تمت كتقليد أعمى والدخول في عملية التخطيط دون تمحيص وحتى تنجح الخطة لابد من مشاركة الجميع في وضع الخطة ومتابعة تنفيذها .

وهناك وسيلتان لوضع الخطة الاستراتيجية :

1- وضع الخطة بواسطة المدير التنفيذي ثم عرضه على مجلس الإدارة .

2- مشاركة الجميع في وضع الخطة .

وتسمى الطريقة الأولى بالتخطيط الموجهة من قبل الطاقم الإداري التنفيذي بالمنظمة ، وهم الذين يضعون الخطة ويقدمونها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها .

والطريقة الثانية تسمى التقاسمية وفقاً لهذه الطريقة فإن أعضاء مجلس الإدارة والعاملون بالمنظمة يشاركون مشاركة فعلية في وضع الخطة الاستراتيجية وذلك من خلال مجموعات عمل أو لجان لوضع الخطط الفرعية ومن ثم التنسيق بينها للوصول إلى الخطة العامة .

أ - 1 مكونات الخطة الاستراتيجية :

تتكون الخطة الاستراتيجية للمنظمة من أربعة مكونات أساسية :

أ - 1 - 1 رؤية المنظمة :

والرؤية عبارة عما تأمل المنظمة حدوثه في المستقبل وهي توجه جميع أجهزة المنظمة . إن تحديد رؤية للمنظمة ليس بالأمر السهل خاصة إذا كان أعضاء مجلس الإدارة مشغولين بأعمال أخرى . ونظراً لأن تحديد الرؤية يعتبر عملاً فلسفياً ذا مضمون استراتيجي فلابد من اشتراك الجميع حتى تأتي الرؤية واقعية ومنسجمة مع الواقع الاجتماعي وظروف المنظمة .

أ - 1 - 2 تحديد الأهداف العامة للمنظمة :

تعتبر الأهداف العامة تلخيص للبرنامج الرئيسي الذي تهدف المنظمة إلى تحقيقه من أجل الوصول إلى رؤيتها . وتتصف الأهداف العامة بالعمومية وغير القابلة للقياس الكمي وقد تكون طويلة أو قصيرة المدى . ويتم التوصل للأهداف العامة عن طريق تقسيم مجلس الإدارة إلى مجموعات عمل وتقوم كل مجموعة باقتراح عدد من الأهداف ثم تأتى مرحلة اختزال الأهداف ووضع أوليات للأهداف العامة .

وهناك ستة أنواع من الأهداف التي تسعى أي منظمة تطوعية لتحقيقها :

- هدف الاستمرار وترسيخ قدم المنظمة
- هدف التطوير والتجديد
- هدف الحصول على الموارد المادية والبشرية وتنميتها والانتفاع بها .
- هدف الكفاءة الإنتاجية العالية من الموارد المستخدمة .
- هدف تحقيق معدل نمو معقول .
- الأهداف المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية [14] .

وحتى يمكن للمنظمة تحقيق أهدافها يجب أن تكون :

- واقعية ومعقولة بحيث يمكن تحقيقها على أرض الواقع في حدود الموارد المالية والبشرية المتاحة .
- أن تتفق مع حاجات ومطالب البيئة في داخل المنظمة وخارجها .

أ - 1 - 3 الأهداف المحددة (المرحلية) للمنظمة :

الأهداف العامة التي تم التوصل إليها في المرحلة السابقة تحتاج أن تتحول إلى أهداف محددة حتى يتسنى تطبيقها على أرض الواقع . وإذا كانت الأهداف العامة تصف ما سوف يتم عمله فإن الأهداف المحددة تصف كيفية عمله . وحتى تأتي الأهداف العامة قوية ومحددة يتم استخدام نموذج **SMART** وهو اختصار للكلمات التالية :

SEPCIFIC أي يجب أن تكون الأهداف محددة وتتعلق بمهمة أو برنامج معين .

MEASURABLE أي تكون الأهداف المرحلية قابلة للقياس .

ATTAIANABLE بمعنى أنه يمكن الوصول للأهداف المرحلية أي القابلية للإنجاز خلال الفترة الزمنية الموصي بها وفي خلال المهلة الزمنية الحالية .

RESULTS – ORIENTED ويعني ذلك أن تكون الأهداف المرحلية متوجهة نحو النتائج ومركزة على أنشطة قصيرة المدى للوصول إلى أهداف طويلة المدى .

TIME – DETERMINED بمعنى أن تكون الأهداف المرحلية محددة زمنياً أي لها إطار زمني يجب إنجازها خلاله .

أ - 1 - 4 خطوات العمل

تحدد خطوات العمل الخطوط العريضة للأنشطة الضرورية لوضع البرنامج ويمكن تحديد خطوات العمل على شكل برنامج زمني وتوزيعها على جميع الأشخاص الذين سيضطلعون بمهمة تنفيذها .

---

[14] أحمد ـــ فوزي بشري وآخرون ـــ أسس وعمليات إدارة منظمات الرعاية الاجتماعية ـــ ص 155 .

أ - 1 - 5 تقييم الخطة :

حتى يمكن التوصل إلى رؤية المنظمة من خلال تحقيق الأهداف المرحلية والعامة يتطلب الأمر من مجلس الإدارة متابعة تنفيذ الخطة وذلك من خلال :

- تكوين لجان من مجلس الإدارة تكون مهمتها متابعة تنفيذ الأهداف العامة والمرحلية .
- مطالبة رؤساء اللجان بتقديم تقارير دورية عن سير المنظمة ورؤيتهم عن تنفيذ الخطة .
- تشكيل لجنة للتخطيط بعيد المدى وتكون مهمتها متابعة الخطة واقتراح التعديلات التي تظهر أهميتها أثناء التنفيذ ورفع توصياتها إلى مجلس الإدارة .

أ - 2 عوامل نجاح الخطة الاستراتيجية للمنظمات التطوعية :

أ-2-1 توفر دعم سياسي للخطة من قبل الدولة :

إذا كانت المنظمات التطوعية هي في الأساس منظمات غير حكومية فهذا لا يعني أن العمل التطوعي يتم بمعزل عن الأجهزة الحكومية أو أن هناك تناقض في أداء هذا النوع من العمل بين الأجهزة الرسمية والأهلية . فالنشاط التطوعي نشاط مكمل للجهود الحكومية .

وتتولى الأجهزة الحكومية مسئولية التخطيط والتنسيق الشامل للموارد والخدمات التطوعية . كما تستمد المنظمات الخيرية جزءاً من مصادر تمويلها من الحكومة أو قد تدعمها في شكل مساعدات عينية أو إعفاءات جمركية ، كما تستمد المنظمات التطوعية مشروعية أنشطتها من مشروعية الدولة وتخضع لمراقبة الحكومة والإشراف عليها وعلى عكس ذلك تتشابه الأنشطة التطوعية بين الأجهزة الحكومية والأهلية حيث يصعب في بعض الأحيان وضع حد فاصل بين الأنشطة الأهلية والحكومية في هذا المجال . ولهذا السبب فإن للدعم الحكومي المادي والمعنوي أثر كبير في دعم وتفعيل العمل التطوعي بنوعيه الأهلي والحكومي فبتنوع وتوسع عمل هذه المنظمات يصبح الدعم الحكومي عاملا هاماً في دفع هذه المنظمات كما أن مراجعة القوانين والنظم التي تحكم أعمال هذه المنظمات من وقت لآخر لمواكبة المستجدات على الساحتين المحلية والعالمية من شأنه تفعيل دور هذه المنظمات .

أ-2-2 التنسيق بين الأجهزة ذات الاختصاص :

يجب إشراك كافة الأجهزة ذات الصلة بالعمل التطوعي في وضع الخطة الاستراتيجية ويستوي في ذلك الأجهزة الرسمية والأهلية باعتبار أن خطة العمل التطوعي هي جزء من الخطة الشاملة للعمل الاجتماعي . إن من شأنه إشراك هذه الأجهزة في وضع خطة استراتيجية للعمل التطوعي ضمان تعاونها ومساندتها للخطة عند طرحها للمناقشة على أي مستوى .

أ-2-3 توفر قاعدة بيانات لمجال العمل التطوعي :

يفترض التخطيط السليم توافر قاعدة من البيانات وبقدر حجم هذه البيانات وتفاصيلها ودقتها وتغطيتها لعدد كاف من السنين تكون مهمة واضعي الخطة أيسر . وليس ثمة أي عقبة فنية في التعامل مع أي كم من البيانات فقد أتاح التطور الإلكتروني في هذا الجانب آفاقاً تكاد لاتحد بتكلفة غير باهظة ولكن العبرة هنا ليس في الآلات وإنما في أساليب التعامل وفقاً لنوع وكمية البيانات التي تخزن وتسترجع والاستفادة منها .

أهم البيانات التي يجب أن تشملها قاعدة البيانات المشار إليها :

- حجم السكان موزعين على المناطق الجغرافية حسب التقسيم الإداري والحالة التعليمية والجنس ، دخل الأفراد ، والأسر ، الوضع الصحي للأفراد ، الوضع الاجتماعي .
- حصر المنظمات التطوعية في المملكة عدد المنظمات ، عدد أعضاء كل منظمة ، حجم نشاطها ، النطاق الجغرافي الذي تعمل به والمجالات ، عدد المنتفعين من خدماتها ، عدد الممولين وحجم التمويل ، المصادر المالية الأخرى للمنظمة .
- حصر عدد المتطوعين على مستوى المملكة وتصنيفهم حسب العمر ، الجنس ، السن ، المؤهل العلمي ، التخصص والمنطقة .
- حصر عدد العاملين بالمنظمات التطوعية حسب الجنس والعمر والمؤهلات والخبرات .

ب ـ إعادة هيكلة المنظمات التطوعية :

لم يعد العمل التطوعي قاصراً على تقديم المساعدات المالية للمحتاجين وحسب ، بل تعدى ذلك إلى أن أصبح عملاً شاملاً يحتوي على مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتمشياً مع هذا التطور أصبحت هناك إدارات وأجهزة متخصصة لجمع التبرعات وحصر معلومات كاملة عن المتبرعين والمنتفعين ، مجالات النشاط المختلفة ، النطاق الجغرافي الذي تعمل فيه المنظمة ، عمل الدراسات اللازمة لاستثمار أموال المنظمة ، دراسة وبحث سبل تطور الخدمات التي تقدمها المنظمة لعملائها ، إعداد خطة إعلامية مكثفة من أجل استقطاب المانحين والمتطوعين للانضمام لأنشطة المنظمة وإقناع المجتمع بأهمية العمل الذي تقوم به .

لقد تجاوزت المنظمات التطوعية كل ذلك وأصبحت تملك برامج الحاسب الآلي التي تنظم أعمالها وظهرت العديد من الكتب والإصدارات التي تهتم بهذا العمل ، كما اهتمت به المؤسسات الأكاديمية في كافة البلدان .

وعلى الرغم من الاهتمام الذي أولته الدولة للعمل التطوعي والاندفاع من قبل الأفراد والمؤسسات الخاصة نحو هذا العمل الخيري إلا أننا نجد نوعاً من عدم التنظيم لهذا النشاط وذلك بسبب غياب الإدارات المتخصصة والتخطيط العلمي ، مما أدى إلى ازدواجية في تقديم الخدمات وعجز في تقديم خدماتها .

إن عدم توفر جهاز إداري فعال بهذه المنظمات أدى إلى عدم قدرة كثير من هذه المنظمات الوصول إلى كثير من الممولين وعدم قدرتها على استقطاب عدد هائل من الشباب القادرين على المساهمة في هذا العمل ، وبالتالي أصبحت عاجزة عن الإيفاء بالتزاماتها اتجاه عملائها . كما بدأت بعض هذه المنظمات تعاني من مشكلات إدارية أدت إلى إحجام كثير من المانحين والمتطوعين . وقد أشار إلى هذا الوضع بعض الباحثين المختصين في مجال العمل التطوعي .

ففي هذا الإطار يرى ناصر السعيد " أن الجمعيات الخيرية لكي تتمكن من تحقيق أهدافها لابد من أن تضع في عين الاعتبار وضع خطة عامة محكمة قائمة على دراسة ميدانية لدراسة حاجة الآخرين والتأكد من وصول المساعدات إلى مستحقيها ، ثم الاستفادة من الوسائل الإعلامية في إظهار العمل الخيري . [15]

---

[15] د. التركستاني ـــ حبيب الله محمد رحيم ـــ تطبيق المفهوم الاجتماعي للتسويق في الجمعيات الخيرية بالمملكة العربية السعودية ـــ دراسة استطلاعية الإدارة العامة ـــ المجلد السادس والثلاثون ـــ العدد الأول ـــ محرم 1417هـ ، ص 154 .

وتشير الدراسة إلى أن العمل الخيري يعاني من الارتجالية وقلة التنظيم ويعتمد على النية الحسنة والعواطف أكثر من اعتماده على الأنظمة واللوائح كما أشارت الدراسة إلى ضعف الخبرة العملية في مجال الأعمال الخيرية ولذلك توصي بتبني هذه المنظمات برامج تدريبية لرفع مستوى أداء العاملين بها بالتعاون مع كليات الإدارة .[16]

هذا وقد أكدت إحدى الدراسات أن التحيز في الانتخابات وحصر النشاط في فئة معينة من أهم العوامل التي تساعد على تخلي المتطوعات عن النشاط . كما أن عدم وجود الإشراف والمتابعة والتقويم من قبل الجمعية على الأعمال والمسئوليات التي تقوم بها المتطوعات من العوامل التي تعيق المتطوعات عن أدائهن لأعمالهن .[17]

واضح من النتائج التي توصلت إليها الدراسات المشار إليها والآراء التي أدلى بها المفكرين والباحثين المهتمين بهذا المجال أن هناك خللاً في أداء المنظمات التطوعية ناتج عن غياب الإدارة القادرة على تفعيل هذه المنظمات وتمكينها من مسايرة المستجدات الاجتماعية والاقتصادية على المستويين المحلي والعالمي .

ولتجاوز هذا الوضع واستشراف آفاقا أوسع لابد لهذه المنظمات من :

ب ـ 1 ضرورة تشغيل المنظمات التطوعية على أسس اقتصادية سليمة وذلك من خلال زيادة كفاءة التشغيل بحصر كافة الموارد البشرية والمادية المتاحة لهذه المنظمات وتوجيهها لخدمة أهدافها العامة عن طريق إدارة علمية فعالة تستعين بأحدث وسائل التقنية الحديثة .

ب ـ 2 إن حاجة عملاء هذه المنظمات متجددة ومتزايدة ولايمكن إشباعها مرة واحدة فقط ، فلابد لهذه المنظمات من تطوير أساليب عملها لمواكبة الطلب على خدماتها ، وخير طريقة لتحقيق هذا الهدف هو إدارة هذه المنظمات بشكل مؤسسي لا يعتمد على الأشخاص ، فيتوقف بذهابهم . كما لابد من الاعتماد على أعمال البحث والتطوير والاعتماد على خطط واستراتيجيات واضحة تمكن هذه المنظمات من أداء دورها بفعالية في المجتمع .

ب ـ 3 إن تفعيل دور المنظمات التطوعية يتطلب الانتقال من الوضع الحالي إلى حالة أخرى أكثر حيوية تواكب المستجدات التي يمر بها العالم وذلك بالانتقال إلى مجتمع عصر المعلومات والتعامل بالأساليب الإدارية الحديثة والتي تعتمد في الأساس على استخدام تكنولوجيا الحاسبات الآلية والاتصالات والمستجدات الإلكترونية .

ب ـ 4 إن النقلة النوعية في إدارة هذه المنظمات تتطلب تغييراً جذرياً لهياكل ووسائل وأساليب عمل هذه المنظمات .

إن التغيير المنشود لتفعيل دور هذه المنظمات لابد أن يتناول مجموعة من العناصر أهمها:

ب ـ 4 ـ 1 إعادة صياغة فلسفة وأهداف المنظمات التطوعية ، بحيث يكون هناك وضوح في الأهداف والتوجه المستقبلي للمنظمات والرؤية القيادية .

---

[16] المصدر السابق ص 153 ــ 154

[17] أشرف عواطف أسعد سالم ــ مصدر سابق ص 200.

ب ـ 4 ـ 2 إعادة ترتيب الهياكل التنظيمية لهذه المنظمات ، إن وضوح الرؤية ستمهد السبيل لإحداث التغيير فالهيكل التنظيمي والنظم والإجراءات وسائل لتحقيق الهدف وليستا أهداف في حد ذاتها ، ومن ثم يجب أن تتحلى بالمرونة التامة والبعد عن القوالب والأنماط التقليدية .

ب ـ 4 ـ 3 إعادة هيكلة وتكوين القوى العاملة بهذه المنظمات ، فالعنصر البشري هو الأداة الأساسية لتنفيذ أهداف هذه المنظمات ولذلك يجب اختيار العناصر المؤهلة والقادرة على إنجاز مهام المنظمة والابتعاد قدر الإمكان عن المجاملة في اختيار الموظفين كما يجب على المنظمة العمل بصورة منتظمة على تدريب وتطوير قدرات من يتم اختيارهم بصورة منتظمة على كل مستجدات العمل في هذا المجال .

ب ـ 4 ـ 4 إعادة صياغة نظم وأساليب العمل ، حتى تتمكن هذه المنظمات من الانطلاق لابد من إعادة صياغة نظم وأساليب عملها بحيث يتم التخلص نهائياً من الروتين والانطلاق كما يجب سد كافة الثغرات التي ربما تؤدي إلى زعزعة الثقة في هذه المنظمات .

إن تحقيق هذه الخطوات لن يكون بالأمر السهل ولكنه سيحتاج إلى إرادة وجهد ووقت وستقابله بعض الصعوبات والاعتراضات ولكن ستكون بالتأكيد لفائدة هذه المنظمات واستعدادها لانطلاقة جديدة .

ج ـ توفير الإمكانيات المادية للمنظمات :

إن اعتماد المنظمات التطوعية على الموارد التقليدية لن يساعد في انطلاقها نحو آفاقا أرحب ، إن قصور المنظمات عن الوصول إلى كثير من الممولين حال دون انطلاقها ، ولذلك لابد من خلق آلية فعالة للوصول لكل راغب في التمويل والتطوع . إن على هذه المنظمات أن تنظر إلى بعض مواردها نظرة علمية وتوصيل هذه الفهم إلى الممولين فمورد الزكاة إضافة إلى أنه فريضة على كل مسلم مستوف لشروطها إلا أنه من ناحية اقتصادية يساهم في الانتعاش الاقتصادي ورفاهية المجتمع وبالتالي يستفيد منها الفقراء والأغنياء على حد سواء .

إن فلسفة إنفاق الزكاة التي فرضها ديننا الحنيف تتفق مع نظرية تناقص المنفعة الحدية للدخل عند الأغنياء وتزايدها عند الفقراء . ويؤدي إنفاق الزكاة كما هو معروف إلى إعادة توزيع الدخل وهو ما يتفق مع ظاهرة تناقص الميل الحدي للاستهلاك وتزايد الميل الحدي للإدخار عند الأغنياء وبالعكس تزايد الميل الحدي للاستهلاك وتناقص الميل الحدي للادخار عند الفقراء ويترتب على هذه الظاهرة زيادة الطلب الفعال والذي يؤثر بدوره في حجم التوظيف الذي يؤثر بدوره على كمية الإنفاق على الاستهلاك وعلى كمية الإنفاق على الاستثمار والمحصلة النهائية هي الانتعاش الاقتصادي عكس حالة الركود التي تكون بسببه المدخرات ونقص الاستثمار الاقتصادي وبالتالي قلة الطلب الفعال ، يضاف إلى ذلك ضرورة استحداث هذه المنظمات لمصادر تمويل جديدة والعمل على استثمار جزء من مواردها في مجالات لا تتعارض وأهدافها .

د ـ التنسيق بين الأجهزة الرسمية والأهلية :

لقد أصبحت الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المنظمات التطوعية الأهلية ، شاملة لكافة مجالات الحياة ، وتداخلت مع الخدمات التي تقدمها الأجهزة الحكومية . فتكاملت الجهود الرسمية والأهلية باعتبار أن النشاط التطوعي مكمل للجهد الحكومي في تقديم الخدمات الاجتماعية وليس بديلاً له . ونسبة لتوسع العمل التطوعي وتشعب مجالات وضخامة عدد المستفيدين منه من أفراد وجماعات وما يستلزمه ذلك من كفاءة في الأداء ودقة في التنظيم وقنوات العمل ، فإن الأمر يستلزم وضع آلية للتنسيق بين الجهود الرسمية والأهلية حتى تتم الاستفادة من الجهود التطوعية بأقصى كفاءة ممكنة .

لتحقيق هذا الهدف نرى ضرورة تكوين هيئة عليا للعمل التطوعي تتكون عضويتها من ممثلين للجهات التالية :

- وزارة الداخلية
- وزارة العمل والشئون الاجتماعية
- وزارة الأوقاف والشئون الدينية
- المجلس الأعلى للشباب
- ممثلين للمنظمات التطوعية الكبيرة
- ممثلين للغرف التجارية بالمملكة
- بعض رجال الأعمال المؤثرين
- بعض المهتمين بهذا المجال من العلماء والأكاديميين والمفكرين .

وتكون مهام الهيئة العليا للعمل التطوعي كما يلي :

- وضع استراتيجية طويلة المدى للعمل التطوعي
- وضع السياسات العامة للعمل التطوعي بالمملكة
- تنسيق كافة الجهود الرسمية والأهلية في مجال العمل التطوعي
- استقطاب الدعم المادي والمعنوي للمنظمات التطوعية
- وضع خطة إعلامية لتوعية المجتمع بهذا المجال
- وضع خطة تدريبية لتدريب المتطوعين
- وضع آلية لتوحيد قنوات المساعدات .
- عمل قواعد بيانات تشمل المانحين ، المستفيدين ، المتطوعين ، المحتاجين للمساعدات .
- وضع آلية لمراقبة وتقويم أداء المنظمات التطوعية .

<u>هـ - تفعيل دور الإعلام في توعية المتطوعين :</u>

تقوم الأجهزة الإعلامية في المملكة بدور مقدر في توعية المجتمع بأمور دينه ودنياه وتعمل على بث روح التعاون والتعاضد والتكافل بين الأفراد كما تسعى لغرس حب الوطن في قلوب الشباب ودعوتهم للتمسك بالعادات والتقاليد السمحة للمجتمع .

بالرغم من كل هذه الجهود فيقع على عاتق الأجهزة الإعلامية بمختلف وسائلها دوراً كبيراً وأساسياً في استنهاض طاقات المجتمع للعمل التطوعي . فما زال المجتمع ينظر لبعض المشكلات الاجتماعية بحساسية مفرطة ويعتبر الخوض في نقاشها من العيوب وذلك لاعتبارات اجتماعية وليس لأسباب موضوعية .

إن استنهاض أفراد المجتمع للمساهمة في العمل التطوعي يبدأ من اقتناع كافة أو معظم أفراد المجتمع بأن هناك مشكلات اجتماعية واجبة الحل ويقع حلها على عاتق كافة أفراد المجتمع ويأتي في المرحلة الثانية بيان فضل المساهمة في العمل التطوعي من منظور ديني وموروثات اجتماعية . ثم تأتي في المرحلة الثالثة الدعوة للمشاركة في مشاريع محددة .

إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب من الأجهزة الإعلامية مرئية ومسموعة ومقروءة العمل على :

- تخصيص برامج لتوعية المجتمع وخاصة الشباب بأهمية العمل التطوعي وأهدافه ومجالاته وتوضيح مشروعيته من ناحية دينية وأهميته كواجب وطني واجتماعي على كافة أفراد المجتمع .

- إتاحة الفرصة في الأجهزة الإعلامية للمنظمات التطوعية للإعلان عن حاجاتها التطوعية من المواطنين .

- عمل مقابلات مع مسئولين من المنظمات التطوعية لشرح مشاريعها واحتياجاتها .

- عمل مقابلات مع بعض المتطوعين من الشباب ذوي الأداء المميز في العمل التطوعي لشرح تجاربهم الشخصية في هذا المجال .

- إبراز إنجازات المنظمات والأفراد بشكل واضح في الأجهزة الإعلامية .

- تخصيص جوائز عينية للمتميزين من الشباب في هذا المجال تقدم خلال برامج يعلن عنها قبل فترة .

- نشر إسهامات المتطوعين في الصحف والمجالات إذا وافق أصحابها .

- مساعدة المرأة على كيفية التوفيق بين مشاركتها في العمل التطوعي ومتطلبات الحياة الأسرية عن طريق التوعية وتهيئة كافة الظروف للتوفيق بينهما وبما يتفق مع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف باعتبار أن مشاركة المرأة في هذا المجال تعتبر أكثر فعالية لأن أكثر المحتاجين للمساعدة يكونون من الأسر .

خامساً : تفعيل دور الغرف التجارية الصناعية في دعم المنظمات التطوعية :

1- دور الغرف في مجال الخدمات التطوعية :

لا يقتصر دور الغرف التجارية الصناعية على الناحية الاقتصادية وخدمة رجال الأعمال فقط بل يتعداه إلى المساهمة في خدمة المجتمع ككل من خلال المساهمة في الأنشطة الاجتماعية والإنسانية والتطوعية وفيما يلي أهم مساهمات الغرفة التجارية الصناعية بالرياض في مجال خدمة المجتمع والمساعدات الإنسانية :

تقوم الغرف التجارية الصناعية بالمملكة برعاية أنشطة لجنة أصدقاء لمرضى وذلك من خلال تقديم الدعم المستمر لها منذ إنشاء هذه اللجان بموجب البرقية المكية رقم 9902 وتاريخ 1405/8/24هـ والتي تضمنت الموافقة الكريمة بأن تقوم الغرف التجارية الراغبة في مساعدة المرضى بتكوين لجنة صحية يرأسها مدير عام الشئون الصحية بالمنطقة تسمى " لجنة أصدقاء المرضى " تعمل ضمن نشاطات الغرف التجارية وبالتنسيق مع وزارة الصحة .

وقد بدأت لجنة أصدقاء المرضى بمنطقة الرياض بممارسة نشاطها في 1406/2/1هـ وتقوم غرفة الرياض باستضافة اجتماعات اللجنة واللجان المنبثقة عنها وفعالياتها المختلفة والمناسبات التي تنظمها كما تتلقى التبرعات الموجهة لها .

وتطوع عدد من موظفي الغرفة للقيام بمهام الجهاز الإداري للجنة والإشراف على سكن المرضى بالدرعية والمشاركة في المعارض والندوات والمؤتمرات التي تنظمها اللجنة . وتبلغ مصروفات اللجنة على رعاية المرضى حوالي 1.5 مليون ريال سنوياً. تأتي جلها من تبرعات الخيرين من رجال الأعمال ويبلغ المستفيدين من خدمات اللجنة حوالي ألف مريض سنوياً مابين إعانات مادية مباشرة وإعانات أجهزة طبية وإعانات تذاكر السفر كما يبلغ عدد نزلاء السكن المخصص للمرضى الذي أنشأته اللجنة بالدرعية حوالي 1500 نزيلاً سنوياً .

2-1 رعاية نشاط لجنة أصدقاء الهلال الأحمر :

تقوم الغرفة برعاية نشاط أصدقاء الهلال الأحمر في نشر الوعي الصحي في المجتمع والتدريب على أعمال الإسعافات الأولية والقيام بالتوعية الإعلامية والحث على العمل التطوعي الإسعافي .

3-1 دعم ومساندة جمعية رعاية الأطفال المعاقين :

تقوم الغرفة باستضافة ورعاية بعض أنشطة الجمعية والفعاليات التي تنظمها ، كما أن رئيس الغرفة عضو في مجلس إدارة الجمعية ويرأس أمين عام الغرفة مجموعة مشاركة القطاع الخاص المنبثقة عن اللجنة التوجيهية لتفعيل توصيات المؤتمر الأول للجمعية الذي عقد بالرياض تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين .

4-1 دعم ومساعدة الجمعيات الخيرية بالمملكة :

تقوم الغرفة بدعم أنشطة جمعية البر الخيرية بالرياض والجمعيات الخيرية النسائية برعاية فعالياتها وحث رجال الأعمال لتوجيه زكوا تهم وصدقاتهم وتبرعاتهم لتلك الجمعيات . كما تقدم لها الغرفة البيانات والمعلومات والدراسات التي تطلبها والي تساعدها على أداء أعمالها .

5-1 تقديم المنح الدراسية :

رغبة من غرفة الرياض في تقديم خدمة للمجتمع ودعماً وتشجيعاً للطلاب لمواصلة التعليم قامت بإنشاء صندوق لدعم الطلاب الدارسين بكلية الأمير سلطان الأهلية وغير القادرين وذلك بمنحهم قروض لسداد الرسوم الدراسية على أن يتم استردادها بعد تخرجهم من الكلية .

6-1 تقوم الغرفة بدعم :

الأنشطة والفعاليات التي تنظمها الجهات المعنية بالرعاية الصحية والاجتماعية من مؤتمرات وندوات ومحاضرات ولقاءات ومعارض بتحمل نفقات سفر واستضافة العلماء والأخصائيين المشاركين من الخارج وكذلك تكاليف الإعداد والتنظيم . كما تقوم الغرفة بإعداد الدراسات وإصدار النشرات والأدلة والكتب الإرشادية المتعلقة بالرعاية الصحية والتوعية بأهميتها .

7-1 استحداث إدارة مختصة بخدمة المجتمع :

ومن أجل تعزيز المبادرات الخيرية التي تعطيها الغرفة التجارية الصناعية بالرياض أولوية في برامجها وأنشطتها استهدافاً لتأكيد الدور الاجتماعي لأصحاب الأعمال وتنظيم إسهاماتهم في الأعمال الخيرية ، أنشأت الغرفة مؤخراً إدارة مختصة بخدمة المجتمع لتتولى تنسيق الجهود والأنشطة الخيرية والاجتماعية التي تقوم بها و تشارك فيها الغرفة حيث شملت هذه الجهود والأنشطة إضافة إلى رعاية نشاط لجنة أصدقاء المرضى ، الإسهام في إنشاء الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام تحت مظلة الغرفة ، والجمعية السعودية للإعاقة السمعية ، ورعاية نشاط لجنة أصدقاء الهلال الأحمر بالرياض التي بدأت هذا العام ممارسة نشاطها .

كما تتولى إدارة خدمة المجتمع أيضاً تنسيق الجهود التي تشارك فيها الغرفة مع مجلس أمناء رعاية الموهوبين ، وجمعية الأطفال المعوقين ، ولجنة تنسيق خدمات المعوقين واللجنة الخيرية لمساعدة مرضى الفشل الكلوي بالإضافة إلى مساندة الفعاليات ذات الصلة والتي منها المؤتمر السعودي الثاني للتطوع الجاري الإعداد له حيث تسهم الغرفة في توفير الدعم المادي والكوادر البشرية المنظمة له .

يضاف إلى جهود الغرف التجارية جهود رجال الأعمال والتي يصعب حصرها ومن أمثلتها فقط . دعم الجمعيات الخيرية بما تجاوز 500 مليون ريال ، وإقامة أنفاق المشاة ومراكز المسنين والمعوزين في كل من الرياض وجدة والدمام بتكلفة بلغت 240 مليون ريال ودعم وإقامة المساجد بمبالغ تجاوزت 200 مليون ريال ، كما تسابق رجال الأعمال لتقديم العون والمساعدة لإخوانهم المسلمين في شتى بقاع الأرض وبلغ عدد المساجد التي شيدها رجال الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها خلال الخمسة عشر سنة الماضية 1200 مسجد ساهم رجال الأعمال بحوالي 90 % من تكلفتها .

2- خطط الغرفة في الأعمال التطوعية :

تضع الغرفة ضمن خططها المستقبلية وأولوياتها تكثيف الجهود في المجالات الاجتماعية والخيرية وكل مامن شأنه خدمة المجتمع وتدعيم أواصر التعاون بين الغرفة والجهات المسئولة عن أنشطة حماية وتحسين البيئة المحلية وأهم ملامح خطة الغرفة في هذا المجال .

2-1 زيادة تفعيل الدور الاجتماعي لرجال الأعمال من خلال :

طرح القضايا والموضوعات الاجتماعية وإمكانيات المساهمة في حلها على جداول أعمال اللجان النوعية القطاعية الرئيسية والفرعية واللجان المتخصصة بالغرفة ، وهناك بالفعل عدة مشروعات خيرية ناقشتها اللجان وستضعها الغرفة قريباً - بمشيئة الله تعالى - موضع التنفيذ .

2-2 زيادة دعم لجنة أصدقاء المرضى من خلال :

الحث المستمر لرجال الأعمال لدعم أنشطتها واستقطاب المزيد من المسئولين والشخصيات العامة للإسهام في تلك الأنشطة واستحداث وسائل جديدة لزيادة موارد اللجنة .

3-2 زيادة الوعي لدى منشـــآت القطاع الخـــاص بالأعمـــال التطوعية من خلال :

تكثيف الاهتمام الإعلامي الموجه لرجال الأعمال ومنشآت القطاع الخاص بشأن توعيتهم وتوجيههم بزيادة أعمال الخير والمساعدات الإنسانية من خلال الإصدارات التي تصدرها الغرفة والفعاليات المختلفة التي تنظمها .

2-4 تفعيل دور الغرفة ممثلة للقطاع الخاص في مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله لرعاية الموهوبين

شاركت الغرفة بالتعاون مع وزارة المعارف والجهات ذات الاختصاص ومن خلال منتسبيها من رجال الأعمال في تأسيس مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله لرعاية الموهوبين من أجل الرعاية العلمية والتعليمية للمبرزين من أبناء الوطن وذلك في شكل برامج لتنمية الإبداعات والابتكارات والاختراعات التي يبدونها والاستفادة منها في تحقيق مزيد من النمو والتقدم الحضاري للمجتمع .

2-5 تفعيل مشاركة القطاع الخاص في العمل التطوعي .

صدرت عن المؤتمر الأول للأطفال المعاقين عدة توصيات ركزت على أهمية توفير الخدمات الوقائية والعلاجية والتأهيلية الملائمة لرعاية المعاقين وحث القطاع الخاص على تكثيف مشاركته في تقديم هذه الخدمات واتخاذ السبل الكفيلة لأن يتبوأ دوراً فاعلاً لتوفير فرص العمل لهم والبيئة الملائمة لذلك ، نظراً لما للقطاع الخاص من مساهمة فاعلة في برامج التنمية ، ورفعت هذه التوصيات إلى المقام السامي وتمت الموافقة عليها .

واهتمـــاماً من الجمعية لتفعيل تلك التوصيات ووضعها موضع التنفيذ على مستوى المملكة ، فقد تم تشكيل مجموعة من اللجان المتخصصة من بينها لجنة تفعيل مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات المعاقين التي عقدت عدة اجتماعات لبحث السبل المناسبة لهذه المشاركة وآلية تنفيذها وخلصت إلى عدد من التوصيات ، تمت مناقشتها مع نخبة ممثلة للقطاع الخاص والعام . وكانت هذه التوصيات كالتالي :

- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال الإعاقة من خـلال إعداد دراسات جدوى للفرص الاستثمارية المتاحة لتوفير احتياجات المعاقين .
- السعي لمنح حوافز إضافية للمشاريع التي توجه لإنتاج سلع أو خدمات تتعلق بالإعاقة .
- دعم إقامة مراكز علاجية وتعليمية وتأهيلية وترفيهية للمعاقين .
- تشجيع استيراد كافة أجهزة ولوازم المعاقين من خلال منح بعض المزايا لمنشآت القطاع الخاص التي توظف المعاقين ووضع برامج تدريبية وتأهيلية مناسبة لهم ، وإعداد قوائم بأسماء القادرين منهم على العمل وتوزيعها .
- تقديم التسهيلات الائتمانية والاستثمارية للمعاقين من خلال إنشاء صندوق لتمويل المشاريع الاستثمارية للمعاقين ، تيسير الخدمات الائتمانية للمشاريع الاستثمارية للمعاقين ، وحث بنك التسليف السعودي على دفع قيمة القرض المهني للمعاقين .
- تهيئة البيئة العمرانية الملائمة للمعاقين من خلال تحديد معايير تصميمية مناسبة للبناء والتشييد ورصف الطرق تناسب المعاقين وإيجاد سبل مناسبة لاستخدامهم سيارات الأجرة وحافلات النقل الجماعي تحقق مزيد من الأمان في الطرق للمعاقين .
- توصيات عامة تتلخص في السعي لإصدار نظام وطني للمعاقين ، وتلافي حدوث أو تقليل نسب الإعاقة لدى الأطفال حديثي الولادة وحالياً تتخذ إجراءات لتفعيل تلك التوصيات مع الجهات المطالبة بالتنفيذ .

التوصيات

1ـ تكوين هيئة عليا للعمل التطوعي بهدف وضع استراتيجيات العمل التطوعي والتنسيق بين المنظمات وتوحيد قنوات عملها .

2ـ ضرورة تطوير الجهات الإدارية بالمنظمات التطوعية من خلال اختيار عناصر إدارية ذات تأهيل وخبرة واستخدام الأساليب الإدارية الحديثة .

3ـ الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي في عمل المنظمات التطوعية ويتطلب وضع الخطط توفر بعض العناصر التخطيطية الهامة وأهمها البيانات الإحصائية التي تمكن من تحديد حجم المشكلات ومدى انتشارها وخصائص المتأثرين ، توفير هذه البيانات يتطلب :

ـ التنسيق بين وزارة العمل والشئون الاجتماعية ومصلحة الإحصاءات العامة لتضمين هذه البيانات في استمارة تعداد السكان .

ـ عمل قواعد بيانات بالمحتاجين والمانحين والمتطوعين في المجالات المختلفة .

4ـ للقضاء على تعدد قنوات المنظمات في تقديم المساعدات وتوحيد المعايير وأسس المساعدات لابد من :

ـ حصر وتقديم المساعدات عن طريق قناة واحدة
ـ التأكد من إيقاف المساعدات في حالة انتفاء سبب منحها .
ـ التأكد من عدم قيام المستفيد بممارسة سلوك منحرف كالتسول .

5ـ التنسيق بين الجامعات والمعاهد العليا والمراكز البحثية والغرف التجارية لتنظيم دورات تدريبية للشباب على العمل التطوعي وإجراء البحوث والدراسات التي تهدف لرصد وتشخيص القضايا والمشكلات الاجتماعية التي تحتاج لتلك المنظمات التطوعية .

6ـ تضمين المناهج التعليمية مقررات دراسية حول مسئولية الناشئة تجاه مجتمعهم وتنمية شعورهم بالمساهمة في الخدمات التطوعية .

7ـ حث الغرف التجارية الصناعية منتسبيها لدعم المنظمات التطوعية وإنشاء جهاز بكل غرفة للاتصال بالمنظمات التطوعية .

8 ـ ضرورة المراجعة الدورية للنظم واللوائح والإجراءات التي تحكم وتنظم عمل المنظمات التطوعية حتى تواكب المستجدات والتغيرات التي يشهدها المجتمع وتلبية للحاجات الفعلية لكافة شرائحه المحتاجة وعلى النحو الذي يجعل لهذه الخدمات فاعلية أكبر في استقرار وتماسك المجتمع وتنميته .

9ـ عمل دليل إرشادي للخدمات التي تقدمها المنظمات التطوعية الرسمية والأهلية بهدف التوعية والتعريف بالخدمات والمراكز والجهات التي توفر الخدمات التطوعية وإجراءات وكيفية الاستفادة منها .

المصادر :

1- أحمد فوزي بشري وآخرون - أسس وعمليات إدارة منظمات الرعاية الاجتماعية .

2- اشرف عواطف أسعد سالم - المشاركة التطوعية في الجمعيات الخيرية - دراسة وصفية على الجمعيات الخيرية النسائية بمدينة الرياض - مقدمة ضمن مقتضيات الحصول على درجة الماجستير للخدمة الاجتماعية - المعهد العالي للخدمة الاجتماعية للبنات الرياض .

3- د. التركستاني حبيب الله محمد رحيم - تطبيق المفهوم الاجتماعي للتسويق في الجمعيات الخيرية بالمملكة العربية السعودية - دراسة استطلاعية - الإدارة العامة - المجلد السادس والثلاثون - العدد الأول محرم 1417هـ .

4- د. جمعة سلمى محمود - محاضرات في طريقة العمل مع الجماعات - دار الطباعة الحرة الإسكندرية 1995م .

5- جوندولين كالفرت بيكر - إعادة تخطيط المنظمة الغير ربحية - الجمعية المصرية لنشر الثقافة العمالية القاهرة 1999م .

6- د. خفاجي حسن علي - الخدمة الاجتماعية .

7- دوجلاس . س . إيدي - ما وراء التخطيط الاستراتيجي - كيف يمكن إشراك مجالس الإدارة غير الربحية في التنمية والتغيير - القاهرة 1998م .

8 - هيرنجتون ج - برايس - دور مجلس إدارة المنظمات غير الربحية في وضع وتنفيذ السياسات المالية - الجمعية المصرية لنشر الثقافة العمالية - القاهرة 1998م .

9 - رسالة الخير نشرة شهرية تصدر عن مؤسسة الحرمين الخيرية - العدد الثاني شوال 1421هـ .

10- د. عجوبة مختار إبراهيم - القاعدة النظرية للأنشطة التطوعية في المملكة العربية السعودية - دراسة توثيقية لتجربة الجمعيات الخيرية 1380 - 1410هـ - مجلة التعاون - الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج - السنة الثالثة -العدد 34 - محرم 1415هـ - يونيو 1994م .

11- عبد الله غلوم - قضايا من واقع المجتمع العربي في الخليج - سلسلة الدراسات الاجتماعية - مكتب متابعة مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية .

12- فهمي سامية محمد - مقدمة في الخدمة الاجتماعية - مكتبة المعارف الحديثة .

13- كاي سيرنكل جريس - دور مجالس إدارات المنظمات غير الربحية في التخطيط الاستراتيجي - الجمعية المصرية لنشر الثقافة العمالية - القاهرة 1998م .

14- **HTTP/FD CENTER. ORG . FOUNDATION YEAR BOOK (2000) – THE FOUNDATION CENTER STATISTICAL SERVICES**

15- **HTTP / WWW. IYV 2001 . ORG – THE UNITED NATIONS – INTERNATIOANAL YEAR OF VOLUNTEER 2001 .**

16- **HTTP / WWW. BTCV, ORG – BTCV ABRIEF GLANCE THROUGH OUR HISTORY**